الأنباء
الثلاثاء 7 يناير 2014

خلال اجتماع الهيئة التنفيذية المنبثق عن المؤتمر الـ 76 في دورته الـ 39 لوزراء الصحة الخليجيين

الدويري: تعاون بين «الصحة» وقطاعات مختلفة لتقليل عوامل الاختطار من الإصابة بالأمراض المزمنة

حنان عبدالمعبود

كشف وكيل وزارة الصحة لشؤون الصحة العامة د.قيس الدويري عن التعاون بين وزارة الصحة وقطاعات الدولة المختلفة لتقليل عوامل الاختطار من الامراض المزمنة غير المعدية، معلنا عن التنسيق مع شركة مطاحن الكويت لتقليل نسبة ملح الطعام بمقدار 20٪، ودعا قطاعات الدولة المختلفة ومنها وزارات التجارة والتربية والشباب وغيرها لوضع تشريعات وتنظيمات جديدة لمكافحة هذه الأمراض تحت قيادة وزارة الصحة وبالتعاون مع ادارة الصحة المدرسية.

جاء ذلك خلال تصريح له على هامش اجتماع الهيئة التنفيذية لدول مجلس التعاون المنبثق عن المؤتمر السادس والسبعين في دورته التاسعة والثلاثين لوزراء الصحة لدول مجلس التعاون الذي يعقد في الكويت في الفترة من 7 إلى 8 يناير الجاري تحت عنوان «معا لمكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية».

وقال: «ان برامج التنمية في وزارة الصحة تشمل هيكلة القطاعات المختلفة في الصحة من بينها ادارة الأمراض المزمنة غير المعدية، تلك الادارة التي تم الإعلان عنها من قبل ومن المنتظر ان ترى النور خلال الفترة المقبلة.

وأضاف الدويري أن المؤتمر سوف يبدأ بالاجتماعات التحضيرية لاعضاء الهيئة التنفيذية، وهي الاجتماعات التي ستناقش معظم البنود والقرارات التي سيتم طرحها من قبل الوزراء خلال المؤتمر، لافتا الى أن اجتماع اليوم (أمس) تم خلاله مناقشة قضية مكافحة الأمراض غير السارية، وسيكون هناك وثيقة للوزراء بهذا الشأن، حيث سيعلن خلاله وثيقة الكويت الخاصة بالتصدي للأمراض غير السارية خلال عام 2014 وستوجه لمجلس التعاون الخليجي بهدف تفعيل الخطط والبرامج والمعايير والمؤشرات الخاصة بتقليل عوامل الاختطار والوفيات بالنسبة للأمراض غير السارية ومناقشتها بشكل مستفيض للتنسيق حول الخطوط العريضة بهذا الموضوع.

بن خوجة: توحيد الكلمة الخارجية لدول مجلس التعاون واعتماد مركز دسمان مركزاً مرجعياً خليجياً

برامج التنمية في وزارة الصحة تشمل هيكلة القطاعات المختلفة ومن بينها إدارة الأمراض المزمنة غير المعدية

وأشار الى مناقشة قيروس كورونا باعتبارها القضية الأكثر أهمية في دول مجلس التعاون لان معظم الحالات التي تم تسجيلها كانت بدول المجلس، لافتا الى دراسة عوامل انتشار هذا المرض ووضع معايير خاصة به وبأمراض أخرى مثل الملاريا، الى جانب التطرق الى مشكلة التدخين ووضع مؤشرات وقوانين وتشريعات خاصة بهذه الموضوعات بهدف الحد من انتشار الظواهر الخاصة بها. لافتا الى مناقشة مواضيع أخرى تخص التسجيل الدوائي والعمالة الوافدة والشراء الخليجي الموحد، وكذلك مناقشة شروط مناقصات طب الأسنان والمستشفيات والصيدلة والتجهيزات من الناحية الفنية وكذلك تحديد الدليل الشرائي للأجهزة والمستهلكات والأدوية، فهناك لجان فنية مختصة ستناقش هذه الموضوعات بشكل مستفيض وستضع المعايير والمؤشرات بشكلها العام وكذلك احتياجات الدول فيما يخص قطاعات المستهلكات والأدوية. وعن الجديد في الاجتماع لهذا العام أشار الدويري الى وثيقة الكويت للعمل في 2014 والتي تهدف الى تقليل نسبة الاصابة بالأمراض السارية عبر تلافي عوامل الاختطار وفقا للخطط والمعايير الخاصة بهذا الشأن والتي تسعى من خلالها الى تخفيض نسبة الوفيات والامراض المزمنة بنسبة 25٪ بحلول 2025، مؤكدا ان الكويت تولي أهمية كبرى لهذه المواضيع حيث وضعت معايير للتصدي لهذه الأمراض على رأس أولويات برنامج الكويت لخطة التنمية.

من جهة أخرى، أكد مدير المكتب التنفيذي لوزراء الصحة بدول مجلس التعاون د.توفيق بن خوجة أن المكتب التنفيذي قام بإنجازات عدة خلال الفترة الماضية مبينا أن أهمها كان توحيد الكلمة الخارجية على مستوى العالم بجميع المحافل الدولية العالمية، كما تم اعتماد مركز دسمان كمركز مرجعي خليجي مما يدل على أن هناك مراكز متقدمة بكل دول مجلس التعاون ويمكن الاستفادة منها لدول مجلس التعاون جمعاء.

ولفت بن خوجة إلى أن برنامج الشراء الموحد أشيد به من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يضمن انسيابية وتواصل الأدوية والمنتجات الطبية بين دول مجلس التعاون بأسعار مناسبة ككتلة واحدة تقف أمام الشركات العالمية، مع التوحيد في التسجيل المركزي لكل الأدوية لضمان جودتها.

وقال إن هذا المؤتمر يشمل العديد من المواضيع الهامة مثل سلامة المرضى ومكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية ليتم إطلاق وثيقة خليجية لجعل الأمراض السارية غير المعدية ضمن أولوية تطويرية بالدول الخليجية، وتدارس موضوع العمالة الوافدة وهو ذات أولوية وكذلك الشراء الموحد وتسعيرة الدواء، وكذلك طلب المملكة العربية السعودية بجعل يوم خليجي لحقوق المرضى والذي يعد منحى جديدا لجعل المريض أساس الخدمة الصحية، كما ستتم مناقشة الصحة المدرسية والدراسات والأبحاث، وتمويلها بالأسلوب الأمثل.

د.قيس الدويري يتوسط ممثلي دول مجلس التعاون في المكتب التنفيذي لوزراء الصحة (متين غوزال)

الوطيان: دور الرعاية الأولية

من جانبها، أكدت مديرة الإدارة المركزية للرعاية الصحية الأولية د.رحاب الوطيان أن دور منظومة الرعاية الأولية للوقاية وللتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية يعتبر رئيسيا ومحوريا ويتكامل مع دور ومهام الإدارات الأخرى داخل وزارة الصحة والوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني، مبينة أن البنية الأساسية بالمراكز الصحية من حيث توافر الأطباء المؤهلين والهيئة التمريضية والفنيين والأجهزة والمعدات الطبية والأدوية الحديثة فضلا عن الملف الإلكتروني الحديث والمتطور بمراكز الرعاية الصحية الأولية تعتبر جميعها مقومات رئيسية لقيام مراكز الرعاية الصحية الأولية بتطبيقه القرارات والسياسات والإستراتيجيات العالمية للوقاية وللتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بها والتي نص عليها الإعلان السياسي الصادر عن الأمم المتحدة في سبتمبر 2011 وقرارات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية WHO بجنيف واللجنة الإقليمية لشرق المتوسط للمنظمة بالقاهرة WHO – EMRO.

الاسهام في المشروع حسب طبيعة نشاط كل جمعية

المعتوق: أكثر من 30 جمعية خيرية أجمعوا على تقديم مشروع خيري كويتي للاجئين السوريين

د.عبدالله المعتوق أثناء التصريح الصحافي

اكد رئيس الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية مبعوث الامين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية د.عبدالله المعتوق ان أكثر من 30 جمعية خيرية ونفع عام كويتية اجمعت على ضرورة تشكيل لجنة تنسيقية بإشراف الهيئة الخيرية لتوحيد الجهود من أجل تطبيق مقترح المشروع الخيري المتكامل باسم الكويت لإغاثة اللاجئين السوريين.

جاء ذلك في تصريح صحافي للمعتوق عقب رعايته وحضوره اجتماع عدد من الجمعيات الخيرية والنفع العام الكويتية بتوجيهات من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لبحث الوضع الانساني في سورية. وقال ان المجتمعين اكدوا على طرح المشروع الخيري ضمن تعهدات المنظمات غير الحكومية في مؤتمرها الدولي الثاني المقرر في الـ 14 من الشهر الجاري وذلك تمهيدا لرفع ما تعهدت به المنظمات الكويتية والخليجية والعربية والاسلامية الى المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في البلاد في 15 ديسمبر الماضي حيث تسهم كل جمعية خيرية أو نفع عام في اقامة المشروع الخيري المشترك وفق تخصصها وطبيعة نشاطها.

وذكر المعتوق ان العالم يتجه الى التحالفات والشراكات الاستراتيجية من أجل انجاز القضايا الكبرى مشددا على ان المنظمات التطوعية والمؤسسات الخيرية ليست بمنأى عن هذا التطور في الفكر الانساني والسعي الحثيث من أجل بناء الشراكات وتدشين المشاريع المشتركة التي تسهم في رعاية وبناء الانسان وخصوصا مع للاجئين السوريين. وأعرب عن امله في أن يكون هذا المشروع انطلاقة جديدة لجهود التنسيق والعمل المشترك بين مختلف جمعيات النفع العام الكويتية مشدد على ضرورة أن يصاحبه خطاب اعلامي موحد يعظم من شأن جهود الشراكة ويسهم في انجاح مسيرتها.

وأشار الى ترحيب الهيئة الخيرية بتوقيع بروتوكول تعاون أو ميثاق للعمل الانساني المشترك مع مختلف الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام.

من ناحيتها أشادت مدير مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الكويت حنان حمدان في تصريح مماثل بالجهود الانسانية للكويت في اغاثة اللاجئين السوريين مشيرة الى ان المفوضية حصلت على 110 ملايين دولار من تعهدات الكويت في مؤتمر المانحين الأول البالغة 300 مليون دولار استفاد منها أكثر من 1,5 مليون لاجئ سوري.

الخميس 16 الجاري عطلة المولد النبوي الشريف

أعلن ديوان الخدمة المدنية امس ان ذكرى المولد النبوي تصادف يوم الاثنين 13 الجاري لكن سيتم ترحيل عطلة هذه المناسبة الى الخميس 16 الجاري ليكون عطلة رسمية.

واوضح الديوان في بيان صحافي امس ان ترحيل العطلة يأتي بناء على قرار مجلس الوزراء بشأن العطلات الرسمية القاضي بأن يتم ترحيل عطلتي المولد النبوي الشريف والاسراء والمعراج من كل عام اذا وقعتا بين يومي عمل الى يوم الخميس التالي مباشرة.

واضاف ان الجهات والأجهزة ذات الطبيعة الخاصة سيتم تحديد إجازاتها وفق الجهات المختصة بشؤونها مع مراعاة المصلحة العامة.

أكد خلال افتتاحه مؤتمر الكويت الثاني لإدارة المخاطر الشاملة أن تسارع الأحداث في العالم يؤثر على العناصر المختلفة للصناعة النفطية

العدساني: إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لإدارة المخاطر الشاملة 2030 تشمل مبادرات تهدف لبناء القدرات وتنمية الكوادر البشرية

احدى ورش العمل المصاحبة للمؤتمر

نزار العدساني متحدثا في افتتاح المؤتمر

جانب من الحضور

رندى مرعي

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني أنه في السنوات القليلة الماضية أدت العوامل الخارجية المتعددة إلى تعظيم الفائدة المرجوة من مشروع إدارة المخاطر الشاملة فأصبحت الجهات والهيئات الصناعية الحكومية تولي اهتماما شديدا بفحص وتدارس جهود الشركات الحثيثة لإدارة المخاطر، وفي ظل الأعداد المتزايدة للهيئات والمؤسسات، فقد أصبح مطلبا أساسيا لمجالس إدارات تلك المؤسسات أن تراجع وتدقق وتكتب أيضا تقارير عن كفاءة عمليات إدارة المخاطر التي تطبق في المؤسسات والهيئات التي يديرونها.

جاء ذلك خلال افتتاح مؤتمر الكويت الثاني لإدارة المخاطر الشاملة الذي عقد تحت رعاية مؤسسة البترول الكويتية الذي تتطلع المؤسسة من خلاله إلى زيادة وتعزيز فهم إدارة المخاطر الشاملة وكيفية مساهمتها في خلق قيمة مضافة للقطاع النفطي الكويتي.

إدارة المخاطر الشاملة تشمل أيضاً المخاطر المالية والإستراتيجية والتشغيلية

تقليل تأثيرات المخاطر المهددة لرأسمال وأرباح أي مؤسسة

وقال العدساني ان إدارة المخاطر الشاملة عملية يتم من خلالها تخطيط وتنظيم وقيادة وكذلك التحكم في أنشطة أي مؤسسة بشكل اكثر فاعلية بهدف تقليل تأثيرات المخاطر التي قد تهدد رأسمال وأرباح تلك المؤسسة، مؤكدا أن إدارة المخاطر الشاملة لا تشمل فقط المخاطر المرتبطة بالخسائر العرضية التي قد تحدث لأي منظمة، ولكنها تمتد لتشمل أيضا المخاطر المالية والاستراتيجية والتشغيلية وغيرها من المخاطر والتحديات.

ويمتلك عدد من الشركات التي تعمل في مجال الخدمات المالية وصناعة الطاقة الريادة في مجال إدارة المخاطر الشاملة، واصبح مصدر الهام لتزويد الآخرين الذين يبحثون عن سبل تعزيز وتحسين مهارات إدارة المخاطر الشاملة بخبراتهم في هذا المجال الحيوي.

واضاف العدساني اننا نعيش في عالم تتسارع فيه الأحداث لتؤثر على العناصر المختلفة للصناعة النفطية، لذلك فإن الحل الأمثل للتأقلم مع هذه الأحداث المتسارعة ومواجهة التحديات المستقبلية هو تعزيز فرص التعاون البناء، مشيرا الى أن الطاقة مصدر حيوي للكائنات البشرية ومصدر لرفاهية الإنسانية، فمؤسسة البترول الكويتية تؤمن بأهمية تأسيس شراكات مع معظم شركات النفط على أساس المنفعة المتبادلة بين الأطراف التي تؤدي إلى بناء مستقبل أفضل للطاقة لمصلحة جميع الأطراف، ففي هذه الأجواء التنافسية نتوقع أن يدعم مؤتمر إدارة المخاطر الشاملة جهودنا الحثيثة لخلق قيمة منهجية متناسقة وتعظيم القيمة الشاملة، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى.

وبين ان استراتيجة مؤسسة البترول الكويتية لإدارة المخاطر الشاملة 2030 تشتمل على العديد من المبادرات التي تهدف إلى بناء القدرات في مجال الحوكمة والعمليات وتنمية قدرات الكوادر البشرية والتكنولوجيا أيضا، متمنيا أن يتم عقد المؤتمر بشكل دوري ومنتظم ليشكل ارضية لتبادل الخبرات والتطلعات في هذا المجال الحيوي، وطريقا للبحث عن أساليب تطوير وتحسين ممارساتنا في إدارة المخاطر الشاملة من خلال قطاعات الصناعة النفطية المختلفة، كما نتمنى أن يحقق تطبيق إدارة المخاطر الشاملة القيمة المضافة المرجوة منه ضمن الأهداف الأخرى.

ويشارك في المؤتمر عدد كبير من الخبراء والمهتمين بمجال إدراة المخاطر الشاملة من العديد من المناطق والشركات النفطية، بالإضافة إلى مستشارين وخبراء في المجال المصرفي والتأمينات من بينهم على سبيل المثال لا الحصر «ستاتويل» وإيكويت وشيفرون وأرامكو وقطر للغاز وقطر للبترول والبنك الكويتي الصناعي و«إيه أوه إن» ومارش وغيرها.

إنجازات وتحديات

من جهته، عرض مدير دائرة إدارة المخاطر في مؤسسة البترول الكويتية بدر الشميمري الإنجازات والتحديات التي واجهتها المؤسسة في مواجهة المخاطر، وقال ان الشركات في مختلف القطاعات تنظر نظرة فاحصة لكيفية إدارة المخاطر، مؤكدا التزام المؤسسة بتحويل إدارة المخاطر كوسيلة لدعم استراتيجية 2030 عارضا رؤية المؤسسة في تحقيق دور ريادي في مجال النفط والغاز، مشيرا إلى أن المؤسسة تواجه 3 تحديات لتحقيق تطلعاتها وهي بناء القناعة بأن إدارة المخاطر تحسن الأداء، وتعزز قدرات إدارة المخاطر في كل المنظمات، وكسر الحواجز بين الناس وحثهم على التعاون والعمل المشترك.

وفي تصريح لها قالت رئيسة فريق إدارة المخاطر الشاملة ومنسقة المؤتمر إيمان الغربللي ان الهدف من المؤتمر هو جمع علم إدارة المخاطر الشاملة من مجموعة متنوعة من شركات ومؤسسات ذات صناعات مختلفة وذلك لتبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات والأدوات لتمكين الجهود الرامية لإدارة المخاطر الشاملة في عملية صنع القرار على مستوى المؤسسة، كما ان المؤتمر سيساعد على بناء إطار قوي عبر الإدارة العليا لإنشاء قيمة منهجية وميزة تنافسية من خلال إدارة فعالة للمخاطر ورأس المال، وموضوع المؤتمر هو «خلق القيمة» و«إدماج المخاطر في عملية صنع القرار الاستراتيجي».

واوضحت ان المؤتمر يتناول مواضيع عديدة، منها إدارة المخاطر الشاملة، وتفويض القرار، وبناء تقارير رصد وقياس فعالة، وكيفية إدماج تقييم الخطر في الأعمال التجارية، وإدارة مخاطر رأس المال البشري، وإيجاد الخطر الحقيقي لنظام تكنولوجيا المعلومات، وتطوير قابلية نشطة للرغبة في المخاطرة وإطار عملي متفاوت، وقياس قيمة «برنامج إدارة المخاطر الشاملة»، وإدماج إدارة المخاطر في عملية صنع القرارات الاستراتيجية، وإدارة المخاطر الناشئة والمترابطة، وتعريف معايير إدارة المخاطر المناسبة لكل فرد.

وقالت الغربللي ان هذا النوع من اللقاءات الدولية وتقاسم المعارف ومناقشتها يزيد من وعي المجتمع بإدارة المخاطر الشاملة، ويطلعه على أفضل الممارسات الدولية، كما أنه يعتبر دليلا على ثقة مؤسسة البترول الكويتية كونها تقود أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الشاملة.